المبحث الثاني

واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الإقليمية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة حدوث العديد من المتغيرات الإقليمية التي أثرت بشدة في منطقة الشرق الأوسط، ولعل البداية كانت حينما قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتحريك الجيش العراقي لإحتلال دولة الكويت العربية ، حيث أحدث هذا الغزو إنقساما حادا في الأمة العربية الواحدة وما تلى ذلك من أحداث عربية أو شرق أوسطية أثرت بشدة في توجهات العلاقات الخليجية الإسرائيلية وذلك على النحو التالي:

أولا: أثر الغزو العراقي للكويت 1990-1991(حرب الخليج الثانية) على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

تنوعت الوسائل الإسرائيلية لفتح قنوات جديدة من التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وفق عدة اعتبارات لعل أبرزها: المناخ السياسي الدولي والإقليمي الذي اجتاح العالم بصورة عامة، والمنطقة بشكل خاص في عقد التسعينيات، وخاصة الغزو العراقي للكويت خلال الفترة 1990-1991، الذي ساهم في تنشيط العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، من خلال الوسائل والقنوات التالية:[1]

المحور الأول: الوسائل السياسية

(1) اللقاءات الثنائية والزيارات السرية والرسمية، تتميز هذه اللقاءات بالخصوصية والإعداد والتحضير المتواصل لها، لأنها لم تكن دورية، أو في مناسبات، أو محافل ذات طابع عمومي،

[1] Molander, Johan: "The United Nations and the Elimination of Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Implementation of a Cease-Fire Condition", in Fred Tanner (ed.): From Versailles to Baghdad: Post-War Armament Control of Defeated States (New York: United Nations/Geneva: UNIDIR, 1992), pp. 137-158

وترجع أسباب ذلك إلى طبيعة القضايا التي كانت محل تباحث وتفاوض بين الإسرائيليين ودول المجلس[1].

بالنسبة لقطر نجدها من أشد الدول الخليجية حرصاً على التقارب مع إسرائيل، وذلك نظراً للرغبة القطرية في انتهاج سلوك استقلالي خارجي عن المجتمع الخليجي، وهو ما حقق لها العديد من المزايا النسبية، يأتي في مقدمتها إيجاد منافذ غير تقليدية لأهم صادراتها، ومن ثم مواردها المالية، وهو الغاز الطبيعي بعيداً عن الخليج العربي، لتجنب أيه احتمالات لتعويق هذه الصادرات من ناحية، وفتح أسواق جديدة لاسيما في أوروبا من ناحية أخرى.

فضلاً عن عما ذكر يسعى القطريون من وراء ذلك[2]، إلى ممارسة دور إقليمي خارج التجمع الخليجي يتيح لهم فرص التأثير على هذا التجمع وخصوصاً في القضايا محل التنازع والصراع، مثل قضايا الحدود مع السعوديين والبحرين، والهدف هو ممارسة ضغط على دول التجمع الخليجي للحصول على تنازلات من هذه القضايا، ومن أهم الدلالات على ذلك:

– الصفقة القطرية الإسرائيلية لنقل الغاز الطبيعي من قطر لإسرائيل لمدة 20 عاماً، أما عبر خط أنابيب يمر بكل من السعودية والأردن انتهاء بميناء (إيلات)، والتي تقررت تكلفته بحوالي مليار دولار، أو من خلال تسييل الغاز في قطر، ونقله بناقلات ضخمة ومتخصصة مزودة بوسائل تبريد إلى ميناء خاص يقام بالقرب من ميناء (إيلات) ومن ثم ينقل عبر خط أنابيب داخل إسرائيل إلى ميناء (عسقلان) و(أشدود) على البحر الأبيض المتوسط لتصديره لأوروبا[3].

– وقعت شركة البترول الأمريكية (إنرون Enron) مع قطر وثيقة (نوايا) في يناير 1995 لتصدير نحو 5 ملايين طن من الغاز القطري إلى إسرائيل والهند بدء من عام 2001، وستمول هذه الشركة مشروع خط الأنابيب بين قطر وإسرائيل، والذي يمكن أن يتسع مستقبلاً لتزويد الأردن والأراضي الفلسطينية بالغاز الطبيعي[4].

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 188.

[2] المرجع السابق، ص 188.

[3] فوزي عباس فاضل، التطبيع الإسرائيلي العربي 1977 – 1997 وسب المواجهة المطلوبة (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2000) ص 173.

[4] د. كريم العاني، "مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية" في مجلة شؤون عربية (العدد 108، ديسمبر 2001) ص 209.

– رحبت قطر بالوفد الإسرائيلي الذي جاء في عام 1994 إلى الدوحة للمشاركة في محادثات جانبية عن السيطرة على الأسلحة.

– زيارة مدير مكتب "شمعون بيريز" إلى الدوحة في مايو 1995 والتقاء العديد من المسئولين القطريين.

– تعتبر الزيارة التي قام بها "شمعون بيريز" في أوائل شهر ابريل 1996 إلى قطر، هي الأولى من نوعها، من حيث الشمول، وحجم الوفد الموافق له وذلك بهدف تخفيف حجم المقاطعة العربية لإسرائيل.

– عند انعقاد مؤتمر شرم الشيخ للسلام في مارس 1996، وجه ممثل قطر الدعوة لـ "بيريز" لزيارة بلاده[1].

– زيارة اثنين من معاوني رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" زارا قطر في يناير 1997.

– أجرى "دوري غولد" مستشار رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" في يوليو 1996 محادثات في الدوحة، حول سبل دفع عملية التطبيع، وخاصة أن هناك اتصالات سرية تتم بين إسرائيل وجهات خليجية بهدف إقامة مشاريع للتعاون المشترك في مجال الطاقة.

وفي سياق نفسه تأتي سلطنة عمان فقد حرصت هي الأخرى على إقامة اتصالات وثيقة وسرية مع إسرائيل، ومن مظاهر ذلك:

– في إبريل 1994 كانت سلطنة عمان أول بلد عربي خليجي يستضيف رسمياً مسئولين إسرائيليين في إطار مفاوضات متعددة الأطراف حول موارد المياه في الشرق الأوسط[2].

– قام نائب وزير الخارجية "يوسي بيلين" في نوفمبر 1994 بزيارة إلى مسقط وتحدث عن فتح قسمين لرعاية المصالح في مسقط وتل أبيب، كما تحدث وزير الطاقة السابق "موشي شاحال" عن إنشاء خط أنابيب للغاز بين سلطنة عمان وإسرائيل، ثم قام مسئولون إسرائيليون آخرون بزيارة إلى دول خليجية أخرى.

---

[1] د. إيما مير في وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات 25، 1997) ص 122.

[2] مجموعة من المؤلفين، "العلاقات العمانية - الإسرائيلية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد 1، ابريل 1995) ص 11.

– في سبتمبر 1995 أنهى خبراء عمانيون وإسرائيليون اجتماعات في مسقط للاتفاق حول إنشاء مركز (الشرق الأوسط) لأبحاث تحليه المياه، بجانب خبراء من الاتحاد الأوروبي واليابان.

– قام "إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وفي ذروة الاهتمام الحاصل آنذاك بعملية التسوية السياسية، بزيارة إلى سلطنة عمان، دون أن تحدد تفاصيل هذه الزيارة.

– شهد نوفمبر 1995 حضور وفدين رسميين من قطر وعمان جنازة رئيس الوزراء "إسحاق رابين" الذي اغتيل في القدس[1].

ومن هنا يحرص الإسرائيليين على إقامة علاقات سريعة مع بعض دول مجلس التعاون من أجل استغلال النفط الخليجي، وتوطين الفلسطينيين في تلك الدول، وحيث أنهم لن يسمحوا لهؤلاء بالعودة إلى فلسطين، وإنهم يدركون خطورة هذا الموضوع على أمنهم، فهم يجتهدون منذ فترة طويلة، بأن يجعلوا الخليج من المناطق المناسبة لتوطين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه نائب رئيس الكنسيت الأسبق بالقول "إقامة صندوق دولي بمبلغ 100 مليار دولار، نصفه من أموال المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي تستوعبهم منذ عام 1948"[2].

(2) اللقاءات في المحافل الدولية، تعتبر هذه اللقاءات قناة مهمة، وغير معلنة، وتتسم بأنها ذات نطاق شمولي سواء من حيث توقيتاته أو مضامينه، وخاصة أنها تتم في أورقة الأمم المتحدة، وعلى مستويات عالية، سواء على مستوى المندوبين الدائمين، أو على مستوى الوزراء والقادة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ذكر منها مثلاً لقاء حدث بين الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري مع "شمعون بيريز" في أكتوبر 1993 في نيويورك على هامش الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقد الاجتماع الثاني من الناحية الرسمية ما بين "بن جاسم" و"بيريز" في نيويورك في أكتوبر 1994 ناقشا فيه إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح الدبلوماسية.

---

[1] مجموعة من المؤلفين، "العلاقات العمانية – الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص 12.
[2] مجموعة من المؤلفين، "إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية – الخليجية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد 5، يونيو 1995) ص 27.

وأكد "بن جاسم" في فبراير 1995 بأن حكومته تدرس طلباً إسرائيلياً بفتح مكاتب اتصال في الدوحة على غرار المكاتب الإسرائيلية في تونس والرباط، إلا أن أكد في نفس الوقت أن الوقت لاتخاذ مثل هذه الخطوة لم يحن بعد.

والتقى "باراك" في يناير 1996 الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري في باريس، تناولت المحادثات بينهما سبل دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة[1].

(3) فتح مكاتب للتمثيل التجاري ورعاية المصالح، في الأول من أكتوبر 1995، أصبحت سلطنة عمان أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل عن طريق تبادل الممثلين التجاريين، وأن الدبلوماسي الإسرائيلي "عوديد حاييم" بدأ مهامه لإدارة المكتب، ووافقت قطر عام 1996 على فتح مكتبين للتمثل التجاري الإسرائيلي، عقب زيارة قام بها "شمعون بيريز" إلى الدوحة في العام نفسه[2].

المحور الثاني: الوسائل الاقتصادية

اتخذت الوسائل الاقتصادية التي انتهجتها إسرائيل لاستهدف أسواق دول الخليج، عدة صور، منها:

(1) تبادل السلع والبضائع، وضع وزير الزراعة "يعقوب تسور" تصوراً مفاده أن منتجات بلاده الزراعية والبضائع تأمل أن يكون لها حيزاً في أسواق بلدان الخليج لتنتقل غليها عبر الأردن، كما أكد وزير الخارجية القطري الشيخ "حمد بن جاسم" في يناير 1996 أن إسرائيل تصدر إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على ملياري دولار سنوياً، وتتنوع المنتجات الإسرائيلية ما بين الأدوية، معدات الري، الأجهزة الالكترونية، المواد الكيماوية، البذور وغيرها[3].

وترى إسرائيل أن دول مجلس التعاون يمكنها أن تقدم رأسمالا كبيراً لاستثماره في مشاريع مشتركة، وهي بحاجة إلى التكنولوجيا التي تقدمها، وبخاصة في مجالات الحفاظ على المياه،

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 193.

[2] د. إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مرجع السابق، ص 122.

[3] د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1998) ص ص 104، 106.

الري، الزراعة، الطاقة، وربما في مجال بيع الأسلحة إذا لزم الأمر في المستقبل، كما أن دول المجلس تعتبر من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، وهي أسواق تهتم بالمنتجات ذات النوعية والتكنولوجيا المتقدمة، كتلك التي تبيعها إسرائيل.

ومن ناحية أخرى حاولت إسرائيل إبعاد الدعم المالي الخليجي عن الفلسطينيين، مستغلة موقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق عام 1991، لتحقيق هدفين، الأول: إضعاف الموقف الفلسطيني، والثاني: إيجاد دعم مالي جديد، لتنشيط اقتصادها من دون تكلفة باهظة[1].

(2) المشاركة في القمم والمؤتمرات الاقتصادية، شاركت إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي في عدة قمم ومؤتمرات اقتصادية، من أمثال قمة الدار البيضاء نوفمبر 1994، قمة عمان الاقتصادية أكتوبر 1995، قمة القاهرة الاقتصادية نوفمبر 1996، مؤتمر الدوحة الاقتصادي نوفمبر 1997، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة نوفمبر 2001[2].

والتي ساهمت جمعيها في زيادة التنسيق المتبادل والتفاهم المشترك في كافة المجالات الاقتصادية، وخاصة على مستوى إبرام الصفقات التجارية، مشاريع المياه، مشاريع النقل والمواصلات، السياحة، النفط والغاز، وأيضاً التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق، نمو القطاع الخاص، وغيرها.

(3) الشركات غير الرسمية الإسرائيلية، والتي تتطلع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية واسعة في منطقة الخليج، ومنها:

– شركة "تهال" لتخطيط وتنفيذ المشاريع المائية: وهي شركة متخصصة في مجال تطوير مصادر المياه، ومشاريع التنمية الزراعية، وتطوير شبكات المياه في المدن الكبرى، حيث انها نشطت في أكثي من 50 دولة آسيوية وأفريقية وفي دول أمريكا اللاتينية، وقد اختير "آهارون

[1] المرجع السابق، ص ص 107-108.
[2] عبد الفتاح الجبالي، "المؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية، الأهداف، النتائج، التوقعات"، في مجلة الدراسات الفلسطينية (العدد 30، ربيع 1997) ص ص 34، 35.

أشتير" ضابط استخبارات سابق، وتولى مسئولية قسم الخليج في أحد الأجهزة السرية الإسرائيلية لتولي أنشطتها في الدول العربية، وخاصة دول الخليج[1].

– شركة ميلكت: وهي شركة متخصصة في التنقيب عن النفط، ومد أنابيب البترول، ويمتلكها رجل الموساد المعروف "يزينرج" وله أنشطة عديدة خارج إسرائيل بتوجيهات من الموساد.

– شركة العال للخطوط الجوية: هي بصدد افتتاح فروع لها في دول مجلس التعاون الخليجي، ويشرف على خطة افتتاح هذا الفروع العقيد "عاموس عامير" مساعد مدير الشركة، وهو ضابط استخبارات تولى مناصب قيادية في سلاح الجو الإسرائيلي، وبصفة خاصة في شعبة الاستخبارات[2].

المحور الثالث: الوسائل العسكرية

تزايدت العلاقات كثافة وتنوعاً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تم إبرام معاهدات دفاعية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا تضمنت إجراء تمارين ومناورات عسكرية مشتركة هدفها المعلن تطوير الكفاءة القتالية، وتوثيق التعاون العسكري، أما الهدف غير المعلن هو جعل جيوش المجلس مكشوفة أمام إسرائيل من حيث مخططاتها العملياتية، واستعداداتها الدفاعية، وتنظيماتها المحتملة في حال اندلاع حرب، والقدرة المتوافرة أو الجاهزية القتالية[3].

واهتمت الولايات المتحدة بالسيطرة على مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، إذ أسست صفقات الأسلحة مواصفات وضعتها واشنطن يتم في ضوئها تزويد الدول التي ترغب بالتزود من السلاح الأمريكي، حيث يراعى طبيعة النظام الحاكم الذي

[1] نظيرة محمود خطاب، "إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد 58-59، سبتمبر 1997) ص 78.
[2] المرجع السابق، ص 79.
[3] بسام العسلي، "العولمة والمتطلبات الإستراتيجية"، في مجلة الدفاع العربي (بيروت: دار الصياد انترناشيونال، العدد 2، السنة 5، نوفمبر 2000) ص 21.

يتسلم هذه الأسلحة وطبيعة الأسلحة المبيعة باعتبار أن هناك أسلحة دفاعية محضة وأخرى تزعزع الاستقرار، وأن هناك أنظمة عدوانية وأخرى عقلانية.

ونجحت الإدارة الأمريكية في الحصول على تأييد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، واستصدرت بياناً خماسياً يختص بتقيد صادرات الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط من دون كل أقاليم العالم وفرض حظر على التقنية التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الصواريخ، واستثنت الولايات المتحدة أطرافاً معينة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوة احتياج هذه الأطراف لها للحفاظ على أمنها، وعلى رأسها: إسرائي والسعودية ومصر[1].

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع إمداد دول مجلس التعاون بالسلاح الأمريكي يحقق أهدافاً ذات أبعاد إستراتيجية تعد من أنواع الإنهاك الاقتصادية لتلك الدول مالياً، فضلا عن تشجيع تلك الدول لتكون السوق الأساسية لتشغيل مصانع الأسلحة الأمريكية، إضافة إلى تغذية عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وتنمية ظروف سباق التسلح، وفقدان عامل الثقة الذي يخلقه امتلاكها للأسلحة، إضافة إلى تشجيع ظاهرة انتشار الصراعات المسلحة وخاصة ذات الطبيعة الإثنية وخلافات الحدود التي تعد تحدياً آخر أمام دول مجلس التعاون، التي أصبحت ملمحاً أساسياً لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكل في الحصيلة النهائية خلخلة للجهود الدولية لضبط التسلح كأحد متغيرات فرض عمليات إقرار السلم والأمن الدوليين في مناطق الصراع والتوتر حول العالم[2].

إن شركات السلاح من مصلحتها تأجيج الصراعات الخارجية، وخلق بؤر صدام هنا وهناك، وتصعيد عناصر الفتنة والكراهية بين الشعوب والقوميات لتصريف إنتاجها الضخم من الأسلحة والذخائر، وشتى أنواع أسلحة الدمار.

---

[1] طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، 2000) ص 291.

[2] مالك عوني، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية.. تحولات ما بعد الحرب الباردة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد 138، أكتوبر 1996) ص 77.

ثانيا: أثر الحرب الإسرائيلية على كلاً من لبنان 2006 وغزة 2008 على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

عند وقوع الاعتداءات الإسرائيلية على كلاً من لبنان وغزة في 2006 و2008 بالتوالي، كانت علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون الخليجي تشهد انفراجة إيجابية غير مسبوقة، عقب تحسين صورتها بالانسحاب من قطاع غزة في عام 2005، لتقنع العالم ومن ضمنه دول المجلس بأنها راغبة في السلام ومن ثم أنها تستحق المكافأة أي تحسين العلاقات معها بشكل كبير وإنهاء ما يسمى بالمقاطعة أو العزلة الإسرائيلية تماماً من قاموس العلاقات الدولية[1].

ومن هذا المنطلق جاءت ردود الفعل الخليجية متخاذلة ومتراجعة بشكل إزاء هذه الاعتداءات الوحشية، في مقابل اتجاه نحو تحسين العلاقات واتخذ خطوات تطبيعية مع إسرائيل، على كافة المستويات ومن بينها زيادة الزيارات المتبادلة بين الجانبين، سواء لمسئولين رسمين أو لرجال أعمال.

وتسربت في عام 2008 إشارات إسرائيلية–أمريكية حول إمكانية استعانة دول مجلس التعاون الخليجي بإسرائيل كمظلة نووية ضد القدرات النووية الإيرانية، حيث أعلن "سامي الفرج" في فبراير 2008، وهو مدير مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية ويعمل مستشاراً للحكومة الكويتية ولمجلس التعاون الخليجي، أن امتلاك طهران قدرات نووية من شأنه إطلاق سباق تسلح نووي في المنطقة، وأبدى قبولاً صريحاً بمظلة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون حال امتلاك إيران سلاحاً نووياً[2].

1- موقف دولة الكويت وإنعكاسه على العلاقات

في الصحافة الكويتية، يبرز اسم صحيفة "الرأي" كمتهمة بالتطبيع، ففي أغسطس 2009، تواردت أنباء عن خطوات تطبيعية جديدة يتم مناقشتها، تتضمن السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء الخليج، ومنح مقابلات صحافية لوسائل الإعلام الإسرائيلية وفتح مكاتب

[1] أشرف سعد العيسوي، "التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات"، مرجع السابق، ص 166.
[2] ياسر قطيشات، حقيقة (تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية) أزمة أم واقع؟، آراء حول الخليج، متاح على: http://araa.sa/index.php?view=article&id=2931:2014-08-05-14-57-59&Itemid=172&option=com_content. تاريخ الدخول 2015/11/20

تجارية لإسرائيل، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، نشرت "الرأي" لقاء مع الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" يدعو فيه إلى تطبيع العلاقات، كما أجرت الصحيفة "الرأي" لقاء آخر مع عضو الكنيست الإسرائيلي "شاؤول موفاز" المتهم بالتورط في جرائم حرب منذ أيام خدمته في الجيش الإسرائيلي[1].

وفي مايو 2010، وقعت مجزرة أسطول الحرية الذي كان على متنه أفراد كويتيون في طريقهم إلى قطاع غزة المحاصر، اجتمع يومها مجلس الأمة الكويتي وصوت لصالح الانسحاب من المبادرة العربية، إلا أنه عاود وتراجع عن هذا القرار وتم التأكيد على البقاء في المبادرة، وفي عام 2011، أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية خبراً مفاده أن الكويت تخلت بصمت عن ملاحقة إسرائيل قضائياً في قضية أسطول الحرية.

ناهيك عن النشاط الواسع لشركة ألستوم (Alstom) الفرنسية، التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ففي 2007 فازت بعقد يبلغ 150 مليون يورو لتطوير خمسة توربينات غاز في الكويت، وقد تفاخرت الشركة في بيان لها بهذا الفوز قائلة "إن شركة الغانم الدولية للتجارة والمقاولات المحدودة اختارت ألستوم نتيجة سجلها في إنهاء مثل هذه المشاريع في منطقة الخليج بسرعة قياسية مثل مشروع DUBAIL في الإمارات ومشروع الحد 2 في البحرين[2].

2- موقف سلطنة عمان وإنعكاسه على العلاقات

قام وفد إسرائيلي بزيارة سلطنة عمان في 2004 و2006، وتم الإطلاع على مركز (الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه)، وهو مركز استخدم في أغراض تطبيعية بين إسرائيل ودول أخرى مثل الأردن وقطر والسلطة الفلسطينية.

---

[1] أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، "الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات"، في عمر الشهابي و محمود المحمود (محررون)، الثابت والمتحول 2015: الخليج و الآخر (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015) ص 145.

[2]" Kuwait MPs want Iran envoy expelled over 'spy cell," Kuwait Times, May 3, 2010. See also "Kuwait charges 6 men, woman with espionage," AFP, August 4, 2010.

كما ذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في 2009 أن دبلوماسياً إسرائيلياً رفيعاً قد زار عمان وعقد محادثات مع مسؤولين فيها، بهدف بحث التطبيع العماني مع إسرائيل، بما في ذلك رفض الحكومة العمانية اجتماعات المقاطعة العربية حتى في جامعة الدول العربية.

وذكرت وثيقة مؤرخة في يوليو 2009 أن وزير الخارجية العماني "يوسف بن علوي" على اتصال بإسرائيل، وأنه تشمل الاتصالات عقد لقاءات مباشرة مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية حينها "تسيبي ليفني"[1].

1- موقف مملكة البحرين وإنعكاسه على العلاقات

لقاء وزير الخارجية البحريني "خليفة بن أحمد آل خليفة" نظيرته الإسرائيلية "تسيبي ليفني" والدعوة إلى إنشاء منظمة إقليمية تضم إسرائيل، كما قامت الحكومة البحرينية في أكتوبر 2009 بالاعتراض على مقترح لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس النواب الخاص بوقف التطبيع التعامل مع إسرائيل، بحجة أن هذا المقترح يعد تدخلاً من النواب في صياغة تشريعات تختص بشؤون السياسة الخارجية التي هي من صلاحيات الملك والسلطة التنفيذية.

وكتب ولي العهد "سلمان بن حمد" في العام 2009 مقالاً في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية دعا فيه إلى التطبيع مع إسرائيل وفتح قنوات للتواصل مع الشعب الإسرائيلي، وكرر دعوته للقادة العرب إلى مخاطبة الإسرائيليين من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية لتسهيل جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط[2].

4- موقف دولة قطر وإنعكاسه على العلاقات

قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة "تسيفي ليفني" بزيارة إلى قطر في إبريل 2008، شاركت خلالها بأعمال منتدى الديمقراطية والتنمية الثامن، والتقت ليفني أثناء الزيارة كبار

[1] James A. Baker, The Gulf States And Israel–Palestinian Conflict Resolution (Texas: Baker Institute Policy Report, Number 16 September 2014) P 10.

[2] أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، "الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات"، مرجع السابق، ص 150.

المسؤولين القطريين وبحثت معهم _بالإضافة إلى جملة قضايا ثنائية سياسية واقتصادية_ قضية تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعي في صفقة بلغت قيمتها (11.4) مليار دولار، كما التقت "ليفني" أيضاً في الدوحة وزير الخارجية العماني "يوسف بن علوي"، وهو اللقاء الأول من نوعه _علناً_على هذا المستوى بين إسرائيل وسلطنة عمان[1].

بعد سنوات من التطبيع العلني والمباشر عن طريق مكتب التمثيل الصهيوني في الدوحة، أنهت قطر في 2009 التمثيل السياسي الإسرائيلي إثر حرب غزة 2009، وذلك في مناورة سياسية منها وجزء من تنافسها الإقليمي مع السعودية، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من وجود دعوات ومباحثات سرية لإعادة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه[2].

لكن بالرغم من انحسار التطبيع السياسي، ألا أن التطبيع الرياضي والفني لا زال قائماً في قطر. ففي ديسمبر 2010، صدر فيديو ترويجي لترشيح قطر لاستضافة كأس العالم في 2022 تضمن مقطعاً يروّج للتطبيع في سياق محاولة الفوز بالاستضافة، حيث ظهر فتى إسرائيلي يتحدث عن إيجابيات مشاركة فريق إسرائيلي في البطولة مع فرق عربية، وأعلن رئيس اللجنة المشرفة على الاستعدادات لاستضافة الكأس السماح للرياضيين الإسرائيليين بالمشاركة في البطولة[3].

بعد ذلك في عام 2011، أثناء دورة الألعاب العربية التي أقيمت في قطر، تم نشر خريطة دولة كل وفد رياضي أثناء دخوله أرض الملعب، ولدى دخول الوفد الفلسطيني كانت الخريطة المعروضة إلكترونياً عبارة عن رسم مشوه لخريطة فلسطين، حيث كانت مختصرةً بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وليس واضحاً ما إذا كان عرض الخريطة بهذا الشكل نتيجة قرار رسمي أم بسبب الاعتماد على شركات أجنبية قد تقع في مثل هذه الأخطاء من دون قصد أو معرفة[4].

---

[1] ياسر قطيشات، حقيقة (تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية) أزمة أم واقع؟، مرجع سابق.

[2] Jim Zanotti, Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009) (Washington: congressional Research service, 19 February 2009) P 26

[3] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: سامي ريفيل، قطر وإسرائيل - ملف العلاقات السرية (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).

[4] سامي ريفيل، قطر وإسرائيل - ملف العلاقات السرية، مرجع سابق، ص. 6 وما بعدها

وفي 2012، استضافت قطر لاعبة تنس إسرائيلية، وفي أكتوبر 2013 سُجّلت مشاركة إسرائيلية ورفع للعلم الإسرائيلي في أكاديمية التفوق الرياضي (اسباير). وأيضاً في العام نفسه، استضافت قطر حفلاً للموسيقار الإسرائيلي "دانييل بارينبويم" في الحي الثقافي كتارا.

5- موقف دولة الإمارات وإنعكاسه على العلاقات

قررت الإمارات، بعد نحو شهر من حرب غزة 2008 – 2009، منح لاعب تنس إسرائيلي تأشيرة دخول للمشاركة في بطولة في دبي، ورفع علم إسرائيل للمرة الأولى في أبو ظبي خلال اجتماع للوكالة الدولية للطاقة المتجددة في حضور مسؤولين إسرائيليين[1].

وفي أوائل 2010، أصبح وزير البنية التحتية الإسرائيلي الذي ينتمي إلى قيادات حزب "إسرائيل بيتنا" المتشدد "عوزي لنداو" أول وزير إسرائيلي يزور الإمارات رسمياً وعلنياً، وبعد الزيارة بثلاثة أيام فقط، أقدمت إسرائيل على اغتيال القيادي في حركة حماس "محمود المبحوح" في دبي، والتي أطلق من بعدها رئيس شرطة دبي "ضاحي خلفان" تصريحات عدائية ضد إسرائيل.

ولكن بعد أقل من عام، في ديسمبر 2010، استضافت الإمارات فريق سباحة إسرائيلياً، وفي يناير 2014، زار الإمارات وزير الطاقة الإسرائيلي "سلفان شالوم" للمشاركة في مؤتمر حول الطاقة[2].

6- موقف المملكة العربية السعودية وإنعكاسه على العلاقات

في عام 2009 أعلنت إسرائيل بأنها تتمتع بالسلام مع الأردن ومصر والإمارات والسعودية، ولذا لاقى المقال الذي كتبه الكاتب "محمد الرطيان" بعنوان "تسلل سياسي أم تطبيع رياضي" نقد شديد بسبب رفضه تعيين مدرب إسرائيلي لنادي بورتسموث البريطاني الذي يملكه رجل الأعمال السعودي "علي الفرج".

---

[1] Roni Sofer, "Landau 1st Israeli minister to visit Abu-Dhabi," Ynetnews, May 18, 2010

[2] Jim Zanotti, Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009), Optic. P 28.

إضافة إلى ذلك تحتضن السعودية شركة فيوليا _ وهي شركة فرنسية تدعم الاحتلال الإسرائيلي وساهمت في مشاريع ونشاطات استعمارية في أراضي 1967، من خلال شركتين محليتين (Veolia Water Solutions and Technologies Saudi-Industries Ltd. and Sidem Saudi Ltd). وفي عام 2013، وقعت عقداً بقيمة 300 مليون يورو مع شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع لبناء مصنع لتحلية المياه، كما وقعت 62 صفقة في المملكة العربية السعودية منذ عام 2007، وفي عام 2008، وقعت صفقة أخرى مع شركة المياه الوطنية لإنتاج المياه وتوزيعها وجمع مياه الصرف الصحي التي تخدم 4.5 مليون نسمة. ومن المتوقع أن يحقق العقد أرباحاً للشركة تقدر بأربعين مليون جنيه إسترليني[1].

وفي عام 2010، عقد الأكاديمي الإسرائيلي "يائير هيرشفيلد" الذي يرأس مؤسسة (التعاون الاقتصادي) التي تهدف إلى إحلال السلام، ثلاثة لقاءات على الأقل مع رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية بالسعودية "أنور عشقي" ضمن ما يعرف باسم "المسار الثاني" للمفاوضات، حيث تمحورت أفكار اللقاء حول فكرة منح غزة وضعاً جديداً مستقراً وشبه مستقل، ونزع سلاح حماس في مقابل الاعتراف بالحركة كحاكم للقطاع ومساعدات اقتصادية كبيرة لتطوير البني التحتية.

وفي 2010، تم الإعلان عن تعاون اقتصادي بين مجموعة IDB الإسرائيلية الضخمة التي كان يرأسها الملياردير الإسرائيلي "نوحي دانكنر" من جهة وجهاز قطر للاستثمار ومجموعة العليان السعودية من جهة أخرى[2].

وزادت فرص التجارة بين إسرائيل والدول العربية بسبب الحرب في سوريا، وأصبحت إسرائيل محطة لتنزيل البضائع القادمة من أوروبا قبل نقلها إلى الأردن ومن ثم نقلها إلى عدة دول من بينها السعودية، مما رفع عدد الشاحنات التي تعبر بين إسرائيل والأردن بنسبة 300% منذ عام 2011.

---

[1] أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، "الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات"، مرجع سابق، ص 200.

[2] أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، "الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات"، مرجع سابق، ص 180. وكذلك:
Gulf Arab states deem Israel key to security," Middle East Newsline, July 27, 2010

وفي نوفمبر 2012، زار الحاخام الإسرائيلي "ديفيد روزين" السعودية ضمن جهود حوار الأديان وشارك في مؤتمر مدريد لحوار الأديان، ومن جهة أخرى قام وزير الإعلام السابق "أياد مدني" الذي تسلّم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بزيارة إلى القدس مما أثار انتقاد أطراف عدّة مثل الشيخ رائد صلاح والأزهر والكنيسة المصرية.

وأثار "تركي الفيصل" الجدل حين صافح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف "داني أيالون" مطلع 2010، وتكررت مبادرات الفيصل تجاه إسرائيل وتضمنت لقاءاته العلنية مع مسئولين إسرائيليين كان أحدها في مايو 2014 مع المسئول الاستخباراتي الإسرائيلي "عاموس يادلن" الذي قاد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أثناء حرب غزة الأولى (2008- 2009).

وفي 2012، نشر عسكري سعودي مقالاً في "العرب نيوز" يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل، ونشر عسكري آخر مقالاً في "جوينت فورس كوارترلي" يدعو إلى التطبيع أيضاً[1].

ثالثا: أثر المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي) على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

تبنت النخب الفكرية والقيادية السياسية في إسرائيل رؤى وتصورات أولية تجاه دول مجلس التعاون، وهي في الخلاصة تقوم على ضرورة زيادة الاهتمام بتلك الدول، فمع إطلالة عقد التسعينيات، شرعت إسرائيل، التي تخطط لإقامة نظام "شرق أوسطي جديد" بدعم من الولايات المتحدة، في خطوات عملية لاختراق منطقة الخليج العربي، من أجل الربط بين مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية من جهة، والاختراق الإسرائيلي لهذه المنطقة من جهة أخرى، بحيث إن كل تنازل إسرائيلي بسيط للجانب العربي في محادثات السلام، يكون ثمنه زيادة في التغلغل في منطقة الخليج العربي التي تعتبر منطقة رخوة سياسيًا[2].

1- أهداف ووسائل دمج منطقة الخليج العربي في النظام الشرق الأوسطي

[1] أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، "الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات"، مرجع السابق، ص 185.
[2] ياسين مجيد، "التقارب الإسرائيلي الخليجي يهدد الأمن الإيراني"، في مجلة شؤون الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 49، فبراير 1996) ص 95.

تقدمت إسرائيل بعدد من الاقتراحات التي تهدف إلى زيادة التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي على كافة المستويات والأصعدة، وذلك في إطار إقليمي شرق أوسطي بدلاً من الإطار العربي القديم، للاستفادة من المجال الحيوي الموجود في هذه المنطقة الحيوية الذي لا يتوفر في أية منطقة أخرى؛ من أجل تحقيق عدة أهداف رئيسية متنوعة، تشمل:

– الاستفادة من ثروات النفط والغاز الضخمة في إقامة المشروعات المشتركة.

– الربح من الأسواق الخليجية وطاقتها الاستهلاكية.

– السيطرة على الموارد المالية والمادية الخليجية.

– الاستفادة من السياحة الوافدة من الخليج والتي قد تصل إلى حجمها سنوياً ما بين 2–3 ملايين شخص[1].

– تحقيق تسويات سلمية مع الخليج لا تسلب من إسرائيل مكاسبها من حرب عام 1967.

– التسليم بوجود إسرائيل بصورة مباشرة ومن دون شروط.

– اختراق منطقة الخليج العربي بحيث تكون الحدود مفتوحة، وتجارة حرة، والتعاون متزايد.

– زيادة في التفكك للموقف العربي.

– إضعاف جهات التفاوض الأساسية من خلا إفساح المجال أمام القرار الإسرائيلي، وجعله بمنأى عن أية ضغوط عربية أو خليجية مؤثرة.

– إفراغ دول مجلس التعاون من الأسلحة الدفاعية والهجومية أيضاً لوضعها خاوية عسكرياً أمام ترسانة إسرائيل العسكرية.

– محاولة ربط دول مجلس التعاون بشبكة من الطرق، إضافة إلى الروابط الاقتصادية مع إسرائيل، لاستثمار سواحل البحار والموانئ الخليجية لصالح إسرائيل[2].

---

[1] نظيرة محمود خطاب، "إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج"، مرجع السابق، ص ص 73-74.

[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 183.

ومن أهم الأفكار والتصورات الإسرائيلية التي قدمت وطرحت في العديد من المجالات في هذا الصدد:

– مقترحات البروفيسور الإسرائيلي "يائير هرشفيلد" في اجتماعات لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف منذ بداية تشكيلها في أوائل عام 1992 تضمنت إلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، والمشاركة في البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعة في المنطقة وتمويل البحوث وتوسيع أسواق المنطقة، وتأسيس (بنك إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط) تسهم فيه الدول العربية النفطية والدول الصناعية إلى جانب مؤسسات التمويل الدولية[1].

وذلك بهدف تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاديات العربية، مما يجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة الأطراف الخليجية التي تود الانسحاب أو الفكاك من أسس تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة.

ومثال على ذلك أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو 18 دولاراً أمريكياً، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية، وتصب في موانئ حيفا وأشدود وغزة، فإن هذا الترتيب الجديد سوف ينتج عنه وفورات مالية في حدود 3–6 دولارات للطن الواحد، وذلك بفضل التكنولوجية الإسرائيلية ذات القدرة والإمكانيات العالية[2].

– أما في المجال السياحي، فيوجد عدة أطروحات إسرائيل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المشروع المسمى "ريفيرا البحر الأحمر" الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، وهذا يتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني في العقبة حتى

[1] كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سبتمبر 1998) ص 156.
[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 171.

السعودية، وهذا المشروع يقضي بقيام تعاون إقليمي رباعي أطرافه هي: مصر وإسرائيل والأردن والسعودية[1].

وفي اتجاه آخر يتحدث الإسرائيليون عن فتح الحدود للحجاج المسلمين في صورة برنامج متكامل يشمل الرحلات الجوية والإقامة في المدن المقدسة الثلاث عند المسلمين: مكة المكرمة، المدينة المنورة، والقدس الشريف، ويقول أصحاب هذه الفكرة إن المشروع هو بمثابة "منجم ذهب"، ويوجد رجال أعمال يظهرون اهتماماً بهذا المشروع وفي مقدمتهم رجل الأعمال الإسرائيلي الشهير "نمرودي" وغيره[2].

– أما في مجال المياه فقد طرح وزير الزراعة الأسبق "روفائيل ايتان" فكرة للتعاون الإقليمي مفادها "أن تستثمر الدول الغنية، أي دول مجلس التعاون، المبالغ المطلوبة لإقامة منشآت ضخمة يمكنها تحليه مئات ملايين الأمتار المكعبة من المياه في السنة، لمصلحة إسرائيل والأردن ومصر، وتتطلب تحليه هذه المياه كمية هائلة من الطاقة يمكن أن تتوافر من خلال مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، على أن يتحول جزء من طاقتها لتحليه مياه البحر، وخاصة أن دول الخليج تستطيع المساهمة في إنشاء مفاعلات نووية منها بقوة (500) أو (1000) ميجاوات، وبالتالي أن إقامة ثلاثة أو أربعة مفاعلات نووية، واحد عند حدود إسرائيل، الأردن، السعودية، والثاني في قطاع غزة بالقرب من سيناء، والثالث في منطقة الساحل في الشمال، والرابع على الساحل في وسط إسرائيل، تتمكن من تحليه 500 مليون وحتى مليار م3 من مياه البحر في السنة بكلفة معقولة وبهدف تطوير مناطق قاحلة في إسرائيل والأردن ومصر والسعودية"[3].

– وتوجد أيضاً دراسات إسرائيلية تضع ما يسمى بـ (السلام الاقتصادي) بين إسرائيل والدول العربية بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة في دائرة الضوء، ومنها إسهامات

---

[1] Recent reports even said that Israel intends to field nuclear-armed Dolphin-class submarines along the Iranian coastline. Israel is widely believed to possess nuclear weapons, but Jerusalem has neither confirmed nor denied its possession of an atomic arsenal. Israeli submarines are known to periodically visit the area, but this is the first report that they may be permanently stationed there. See also "Israel subs with nukes in Gulf," The Jerusalem Post, May 30, 2010

[2] كمال إبراهيم، "ملف إسرائيل إلى المتعدد"، في مجلة شؤون الأوسط (العدد 6، فبراير 1992) ص 133.

[3] المرجع السابق، ص ص 38، 39.

البروفيسور "نداف هاليفي" من الجامعة العبرية الذي أوضح أن العلاقات التجارية التي ستنشأ بين إسرائيل والدول الخليجية ستكون بموجب شروط سياسية تعطي لها الشروط نفسها التي تمنح للدول الأخرى، أي لا معاملة تفضيلية، ولا عوائق خاصة رسمية، وخاصة مع الدول المجاورة التي يمكن أن تنقل إليها السلع براً بتكاليف رخيصة، أمثال المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الأمارات العربية، لأن هذه البلدان تستورد كميات من السلع التي تنتمي إلى الأصناف نفسها التي تعتبر صادرات إسرائيلية رئيسية[1].

2- صورة دول مجلس التعاون الخليجي في أفكار "شمعون بيريز"

دخلت دول الخليج ضمن إطار الترتيبات الإقليمية المقبلة للمشروع (الشرق أوسطي الجديد)، والذي يقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الأول وهو خاص بالمجال الاقتصادي، وهو يعتمد في بنائه على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، وتتضمن إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء، أو مصالح تعاونية لتحليه المياه[2].

أما المرحلة الثانية تتضمن إقامة اتحادات (كونسورتيومات) دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة، بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضاً. ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر – البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة، والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي – أردني – سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية، وتحليه المياه، وتطوير صناعات البحر الميت جيدة التخطيط. أما المرحلة الثالثة فتشمل سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية.

ويرى "شمعون" أن دول الخليج يجب أن تسهم في حل الإشكالية الاقتصادية الموجودة في المنطقة والقائمة على وجود مجتمعات متنافرة من المستويات الاجتماعية الاقتصادية والمستويات المعيشية ونصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك من خلال النظر إلى المنطقة وكأنها مشدودة

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 175.
[2] نظيرة محمود خطاب، "إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج"، مرجع سابق، ص 78.

بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية، وهي: الحزام الأول نزع السلاح، إذ يرى أن منطقة الشرق الأوسط تنفق قرابة 60 مليار دولار على السلاح سنوياً، ولو تم تقليص هذا المبلغ إلى النصف فستتوفر أموال طائلة لتنمية كامل المنطقة من دون المساس بالأمن القومي لأية أمة بمفردها.

والحزام الثاني: المياه والتكنولوجية الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف إلى صبغ منطقة الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه الكثيرين، الحزام الثالث: الهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات، أي أن كل سوق مشتركة ترتكز على الميزة النسبية للقرب الجغرافي، لكن هذه الميزة تبقى نظرية مجردة في ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة[1].

أما الحزام الرابع: السياحة، فهو صناعة مهمة تستطيع في مدة وجيزة نسبياً أن تدر الأرباح، وتوفر فرص العمل، ولذا يجب إعطاء أهمية خاصة لمنطقة البحر الأحمر، لاسيما أن إحدى دول مجلس التعاون (السعودية) لها سواحل عليه، وكذلك أهمية إقامة حلف استراتيجي للدول المتشاطئة على هذا البحر للتركيز عبر عدة قضايا منها على سبيل المثال التعاون في عمليات الإنقاذ البحري والجوي، إقامة شبكة اتصالات للإنذار المبكر من المناورات البرية والبحرية، كما يمكن الحفاظ على النظام الإقليمي من خلال المشاريع المشتركة، الأبحاث، تطوير مصادر الغذاء من البحر وكذلك السياحة.

أما العنصر الثاني الخاص بالمجال السياسي، يقوم على إدراك إسرائيل بأهمية تحقيق وخلق علاقات سياسية واقتصادية مع دول مجلس التعاون، وخاصة بعد استتباب السلام في المنطقة، بما يساعد على فتح الحدود بين الدول، وخاصة بعد إعادة تشغيل خط سكة حديد الحجاز الممتد من المدينة المنورة في الجنوب مروراً بوادي الأردن إلى دمشق في الشمال مرتبطاً بحيفا الذي ظل يعمل في السابق حتى عام 1948، وهو ما سيعود بالمزيد من الفوائد والمكاسب وخاصة في

[1] المرجع السابق، ص 90. كذلك:
Yossi Melman, "Mati Kochavi guards the oil wells in the Gulf," Haaretz, September 18 .2008، See also Zadok Yechezkely, "The guardians of the Gulf," Yedioth Ahronoth, March.2010 ،12

مجال زيادة زيارات العائلات والرحلات إلى الأرياف، وسيصبح بإمكان السياح الأوروبيين السفر من تركيا عبر سوريا وإسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والخليج العربي[1].

وبالرغم من إضفاء "بيريز" على أطروحاته في مجال فتح الحدود وإحياء خط سكك الحديد الطابع المدني، كانعكاس من بين الانعكاسات التي يمكن أن تقتطفها دول مجلس التعاون، إلا أنه من جانب آخر لا يثير حقيقة مهمة مفادها[2] أن تلك المشاريع هي في الوجه الآخر تمثل فتح المجال للأجهزة الإسرائيلية لاختراق دول المجلس، واستثمار التسهيلات في مجال الجوازات وعدم فرض أية قيود على دخول الأجانب ومنهم الإسرائيليون أو اليهود من جنسيات أجنبية أخرى كالأمريكية والبريطانية، واستثمار هذا الأمر لصالح تنفيذ تواجد أوسع لهم داخل تلد الدول لصالح إسرائيل، إضافة إلى استثماره لخط سكك الحديد في نقل بضائعه بكلفة منخفضة قياساً إلى تكلفة نقل البضائع من خلال طرق المواصلات الأخرى، ناهيك عن إمكانية نقل أي وحدات عسكرية إسرائيلية إلى قلب الجزيرة العربية والخليج العربي، بل إلى أبعد نقطة من دول المجلس في حالة حدوث أي احتكاك عسكري في المستقبل المنظور، كل ذلك لا يريد أن يعطيه "بيريز" أهمية، محاولاً تقديم تصورات للرأي العام الخليجي لإغرائه بأطروحات السياحة والزيارات العائلة.... إلخ، وهو منطق إسرائيلي معروف يستخدم التبرير لصالح أطروحاته الشرق أوسطية.

أما العنصر الثالث والأخير فهو المجال العسكري، حيث يركز فيه على قضية الأمن القومي الإسرائيلي، ولكنه يعطي لذلك عنوان "الأمن القومي" بشكل عام لكي لا يثير الحساسية، إذ إنه من المعروف بعد ضرب العراق لإسرائيل في عام 1991 أصبح الإسرائيليون ومن ضمنهم "بيريز" يطرحون عدة خيارات خطيرة لكي تتبناها دول مجلس التعاون لمواجهة ما يسميه "عصر الصورايخ أرض – أرض" وخاصة بعد امتلاك هذه وعلى رأسها المملكة السعودية، منذ أمد غير بعيد، لصورايخ بعيدة المدى في أية مواجهة عسكرية في المستقبل المنظور بين الطرفين[3].

---

[1] شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، محمد حلمي عبد الحافظ (ترجمة) (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994) ص ص 168، 169.

[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 181.

[3] Barak Ravid, "WikiLeaks blows cover of Israel's covert Gulf States ties," Haaretz، November 29, 2010.

ويمكن تحقيق ذلك عبر إقامة نظام أمن إقليمي للرقابة والرصد يساعد على فرض السلام من خلال تفكيك هياكل القوة ونزع السلاح وتوفير نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف باستخدام نظام الأقمار الفضائية بالتعاون مع القوى العظمى[1].

وبالطبع يمكن القول التفسير المنطقي لأطروحات "بيريز" تتلخص في أنه يريد أن تكون الجيوش العربية عامة والخليجية بشكل خاص مكشوفة أمام قدرات إسرائيل عبر معرفة عددها ونوعياتها وأماكن وجودها، بل أنه يريد كذلك أن يصل إلى مستوى تفكيك هياكل القوة العسكرية الخليجية لتكون سهلة المنال من قبل إسرائيل في المستقبل المنظور.

وهو في ذلك يضع خيارات خطيرة يفرضها على دول مجلس التعاون من خلال فرض مراقبة روتينية على جيوش المجلس وتقديم تقارير منتظمة إلى الدول العظمى الصديقة، وتتضمن هذه التقارير معلومات تجمعها الأقمار الصناعية، وبذلك تكون هذه الرقابة الواسعة على التحركات العسكرية هي البديل المنطقي عن مفهوم (العمق الاستراتيجي)[2].

---

[1] شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، 65.

[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 182.